

## دراسة واقع الأداء المالي لمصرف الرشيد للمدة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠

### الخلاصة

استهدف البحث دراسة واقع فعاليات مصرف الرشيد خلال فترة الحصار وتم اختيار عينة البحث وهو مصرف الرشيد وتم استخدام التقارير السنوية والميزانية العمومية للمصرف أعلاه لبيان هذا التأثير للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٠ وقد توصل البحث إلى استنتاجات وخرج بجملته من التوصيات .

### ABSTRACT

This research aimed to study the processing of AL-Rasheed Bank through period of embargo and chosen AL-Rasheed Bank a research sample and using the annual report and balance sheet at period from 1996-2000 .

This research has some conclusion and has some recommendations .

السماح بتأسيس المصارف الأهلية التي باشرت أعمالها في عام ١٩٩١ كأقطاب حقيقية منافسة لعمل المصارف التجارية الحكومية أعلاه، ولغرض الوقوف على واقع فعاليات مصارفنا التجارية خلال فترة الحصار الاقتصادي جاء هذا البحث عبارة عن دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد التجاري اعتمدت فيه المنهجية العلمية المتبعة في مثل هذه البحوث من خلال البدء بتأطير مشكلة وهدف واختيار الوسائل المعتمدة في جمع وتحليل البيانات وأخيرا وضعت خطة للبحث اشتملت على الجانب النظري والجانب التطبيقي والاستنتاجات والتوصيات .

### منهجية البحث

**أولاً - مشكلة البحث :** تتضمن مشكلة البحث كيفية النهوض بأداء مصرف الرشيد التجاري ضمن

### المقدمة :

تعتبر الحركة المصرفية في العراق من الحركات الرائدة في المنطقة، فقد نشأت المؤسسات المصرفية الحديثة في العراق في أواخر القرن التاسع عشر حيث افتتح البنك العثماني في بغداد أول فرع له في العراق في عام ١٨٩٢ وفي العام ١٩٥٣ تأسس أول مصرف اختصاصي بالعراق هو المصرف الزراعي الصناعي الذي باشر أعماله في عام ١٩٣٦ فيما شهد العام ١٩٤١ تأسيس أول مصرف تجاري عراقي هو مصرف الرافدين وخلال هذه الفترة وما بعدها تأسست مصارف وافتتحت فروع لمصارف عربية وأجنبية عديدة بالإضافة إلى تأسيس البنك المركزي العراقي لتمضي بعدها سنوات خضع فيها الجهاز المصرفي العراقي إلى تغيير جذري وعمل ضمن هيكلية جديدة لها سماتها وطابعها الخاص حتى عام ١٩٨٨ الذي شهد بوادر تغيير جديدة بتأسيس مصرف الرشيد كثمرة من ثمرات الثورة الإدارية، ومن ثم

البيانات المجمعة وخصائص  
النسب المئوية والمؤشرات  
الإحصائية المتمثلة بنسب  
التغيير السنوي .

## المبحث الأول

### الجانب النظري

#### أولاً- تأسيس مصرف الرشيد :

لقد تأسس مصرف الرشيد كمصرف تجاري منافس لمصرف الرافدين (مجلة الرشيد المصرفي ، ٧/٢٠٠١)<sup>١</sup> بموجب القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٨ الصادر بموجب قرار مجلس قيادة الثورة ٣٩٣ في ١٩٨٨/٤/٢٧ بفرع واحد وهو الفرع الرئيسي وكان عام ١٩٨٩ هو العام الأول للمصرف لبدء أعمال الصيرفة وأصبح شركة عامة بموجب قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ ويستمر المصرف بتقديم خدماته المصرفية المتنوعة لزيائنه في مجالات تسليم موظفي المصرف أعلاه ووزارة المالية والبنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية وتسليف أصحاب المركبات والمصانع وقروض الأطباء وأطباء الأسنان بالإضافة إلى قروضه وتسهيلاته الائتمانية للقطاع الاشتراكي والمختلط والخاص ولمختلف الأغراض الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية لدعم اقتصادنا الوطني .

#### ثانياً - أهداف المصرف ووظائفه :

لقد حدد النظام الداخلي لمصرف الرشيد رقم (٧) ١٩٩٨ أهداف المصرف ووظائفه بما يلي (مجلة الرشيد المصرفية ، ٢٠٠٠ ، ٢٤)<sup>٢</sup>

نشاطاته الأساسية في قبول  
الودائع والاقتراض  
والاستثمار خلال فترة  
الحصار الاقتصادي.

#### ثانياً - هدف البحث : هو عرض واقع الأداء المالي

للمصرف أثناء فترة الحصار  
مع إمكانية تشخيص سلبيات  
إدارة توظيف الأموال في  
مصرف الرشيد والوصول إلى  
المقترحات لمعالجتها .

#### ثالثاً - أهمية البحث : هي التعرف على كيفية توزيع

أموال الصرف في مجالات  
القروض والاستثمارات خلال  
فترة الحصار .

#### رابعاً- حدود البحث : إن حدود البحث المكانية هو

مصرف الرشيد أما الحدود  
الزمانية فقد شملت المدة  
١٩٩٦-٢٠٠٠ .

#### خامساً - عينة البحث : تم اختيار مصرف الرشيد

كمصرف تجاري من حيث  
موجوداته وحصته العالية  
بالسوق.

#### سادساً- وسائل جمع وتليل البيانات : تم

الاعتماد في إعداد هذا  
البحث على المراجع  
المتيسرة من كتب ومصادر  
عربية وأجنبية ودوريات  
ونشرات وتقارير سنوية  
وكشوفات مالية وميزانيات  
عمومية وعلى أساليب  
التحليل المناسبة لنوع

### ثالثاً- مؤشرات قياس فعاليات مصرف الرشيد وتتضمن :

**المجموعة الأولى :** وهي نسب السيولة وتعبر هذه المجموعة عن قياس مدى كفاءة الأصول في مقابلة الخصوم أو مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل (هندي ، ١٩٨٧ ، ٣٧٦) أو مقدار السيولة النقدية المتوفرة والمتاحة لمواجهة طلبات السحب من الودائع وهي محاولة الوقوف على مدى كفاية السيولة المتاحة للمصرف في مقابلة التزاماته متمثلة بالسحب من الودائع وسنختار ضمن هذه المجموعة :

- ١- المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الأموال .
- ٢- تقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية .
- ٣- تشجيع المدخرات النقدية الوطنية للوحدات الاقتصادية والقطاع العائلي .
- ٤- منح الائتمان بمختلف أشكاله للزبائن العراقيين والعرب بما فيهم سلف لإنشاء المستشفيات الأهلية وسلف المصدرين الصناعيين وسلف إنشاء المشاريع السياحية وكرأس مال تشغيلي قصير الأمد للقطاعات الأساسية في الزراعة والصناعة والنقل والخدمات .

#### النقد بالصندوق ولدى المصارف

الحسابات الجارية والودائع

$$100 \times \frac{\text{نسبة السيولة}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} =$$

حيث تعبر هذه النسبة عن قدرة رصيد النقدية على مواجهة السحوبات من الودائع . (الشيخلي ، ١٩٩٠ ، ٢٢)٤

الموجودات المتداولة

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{المطلوبات المتداولة}}{100 \times \text{الموجودات المتداولة}}$$

إدارة المصرف في هذا المنظور بمقدار ما يستطيع توظيفه من الموارد المتاحة للمصرف من مصادر التمويل في مجالات اقرضية أو استثمارية وسنختار بعض النسب التي تعكس كفاءة إدارة التدفقات النقدية في تحقيق الأهداف التي تصب في تشغيل أكبر قدر ممكن من الأموال المتاحة للمصرف من مصادرها المختلفة وهي :

وتعبر هذه النسبة عن مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته وتسديدها وان النسبة المعيارية لها تكون بحدود (٢ : ١) وان ارتفاع هذه النسبة تعني زيادة القابلية على السداد .

**المجموعة الثانية :** نسب النشاط : يجب على المصرف تشغيل موارده المالية تشغيلاً كاملاً حتى يمكنه القيام بوظيفته على الوجه الأمثل وتقاس كفاءة

$$100 \times \frac{\text{القروض} + \text{الاستثمارات}}{\text{حقوق الملكية} + \text{الحسابات الجارية والودائع}} = \text{أ-}$$

حقوق الملكية + الحسابات الجارية والودائع

الملكية تعتبر من مصادر التمويل إضافة إلى الودائع (الشماع ، ٣٧٦ ، ١٩٩٠)٥

حيث تعبر هذه النسب عن قياس مدى قابلية المصرف في توظيف موارده في القروض والاستثمارات حيث إن حقوق

$$\text{ب-} \frac{\text{القروض} + \text{الاستثمارات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

مدى متانة رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطر المتوقعة من عمليات القروض والاستثمارات وغيرها وتم اختيار النسب التالية وهي :

إن انخفاض هذه النسبة يعود إلى انحسار المصرف في توظيف أمواله ، أما إذا كانت عالية فيعني قدرة المصرف على استثمار أمواله وبالتالي تحقيق الأرباح .

**المجموعة الثالثة :** تضم نسب ملاءة رأس المال وتعتبر هذه المجموعة من المعايير لقياس

$$\text{أ-} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} \times 100$$

وتوضح هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على ودائع المتعاملين في ممارسة العمل \*

$$\text{ب-} = \frac{\text{راس المال الحر}^*}{\text{الاستثمارات} + \text{القروض}} \times 100$$

**المجموعة الرابعة :** وتتضمن نسب الربحية وهي مجموعة من النسب المئوية التي تربط بين اكتساب الدخل والأرباح قياساً إلى الموجودات أو رأس المال أو الودائع ومن خلال عدد من النسب المالية يمكن ان يتضح لنا الاتجاهات في العمليات المصرفية وتقييم أداء المصرف وهي :

حيث يوضح بسط هذه النسبة حقوق المالكين مطروحا منه الموجودات الثابتة وذلك لمعرفة مدى قدرة رأس المال الصافي في مقابلة مخاطر القروض والاستثمارات (حنفي ، ١٩٨٨ ، ٢٣٨) .<sup>٦</sup>

$$\text{أ-} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الموجودات}} \times 100$$

وتمثل هذه النسبة (ROA) وتوضح أرباح المصرف عن طريق الربط بين صافي الربح المتحقق من عمليات المصرف الى إجمالي الموجودات (Reed ، ١٩٨٩ : ١٦٢) <sup>٦</sup>

$$\text{ب-} = \frac{\text{صافي الربح}}{100 \times \text{حقوق الملكية}}$$

وتعبر عن صافي الإرباح المتحققة قياساً إلى حقوق الملكية (العريضي ، ١٩٨٨ ، ٦٧) <sup>٨</sup> أي مردود مخاطرتهم في توظيف أموالهم بمعنى آخر مدى كفاءة إدارة المصرف في توظيف أموال المساهمين .

$$\text{ج-} = \frac{\text{مجمّل الربح أو العائد}}{100 \times \text{الموجودات}}$$

باعتبار الموجودات هي أساس الدخل أو العائد ويتضمن العائد لفترة معينة هو الغلة الإجمالية لاستغلال المصرف ما لديه من موجودات ومدى الكفاية التي يتمتع بها في استغلال تلك الموجودات . (Garcia , 1980 : 190) <sup>٩</sup>

## المبحث الثاني

### الجانب التطبيقي

#### أولاً: مؤشرات نسب السيولة وتتضمن :

أ- نسبة التداول نلاحظ من خلال الجدول (١) إن النسب متقاربة فيما بينها وان السيولة المتاحة لدى المصرف بهذا الخصوص مقبولة لمواجهة الالتزامات التي تقابلها ما بين ١٠٠٠٧ عام ١٩٩٦ و ١٠٠١ في عام ٢٠٠٠ .  
ب- أما نسبة السيولة فإنها تعبر عن قدرة رصيد النقدية على مواجهة المسحوبات من الودائع وان ارتفاع النسبة يعني تحسن السيولة بالمصرف . وعند تتبعنا لسنوات البحث وجدنا إنها تتراوح ما بين ٣٤.٧٢% في عام ١٩٩٦ و ٩٦.٦% في عام ٢٠٠٠ ولو احتسبنا النسبة للفترة موضع البحث وجدنا بحدود ٥١.٠١% ونلاحظ إن هناك تذبذب واضح في هذه النسب ارتفاعاً وهبوطاً وهذا متأني من الظروف الاقتصادية السائدة والفرص الاستثمارية المتاحة التي انعكست على أداء المصرف ونجد إن نسبة التغير السنوي للحسابات الجارية والودائع في تزايد وبشكل موجب حيث وصلت عام ٢٠٠٠ إلى ٢٩١.١٨% مقارنة مع سنة الأساس لعام ١٩٩٦ الى ١٠٠% حيث وصلت الحسابات الجارية والودائع في عام ٢٠٠٠ إلى (٥٠٠٧٨٨) مليون دينار عراقي .  
الجدول (١) يوضح نسب السيولة لمصرف الرشيد للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٠ المبالغ بملايين الدينانير

السنة	موجودات متداولة (١)	مطلوبات متداولة (٢)	نقد بالصدوق ولدى المصارف (٣)	حسابات جارية وودائع (٤)	نسبة التداول	نسبة السيولة	نسبة التغير للحسابات الجارية والودائع
١٩٩٦	١٨٧٨٠٠	١٨٦٤٠٠	٥٩٧١٧	١٧١٩٨٦	١٠٠٠٧	٣٤.٧٢%	١٠٠%
١٩٩٧	٢٦٤٠٩٣	٢٦٣٤١١	٤٨٤٠٥	٢٣٦١٤٩	١٠٠٠٢	٢٠.٤٩%	١٣٧.٣٠%
١٩٩٨	٣٤٧٠٠٠	٣٣٧٠٠٠	١٠٠٥٨٩	٣٤٥٤٢١	١٠٠٢	٢٩.١٢%	٢٠٠.٨٤%

١٩٩٩	٤٤٣٨١٥	٤٤١٢٢٣	١٠٨٦٤٥	٤٣١٥٥٤	١.٠٠٥	%٢٥.١٨	%٢٥.٩٢
٢٠٠٠	٥٢٠٠١٦	٥١٤٦٤١	٩٨٤٩٤٠	٥٠٠٧٨٨	١.٠٠١	%٩٦.٦٠	%٢٩١.١٨

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المصرف والميزانية العمومية لمصرف الرشيد ١٩٩٦-٢٠٠٠

### ثانياً - مؤشرات ملاذة رأس المال :

حيث توضح نسبة حقوق الملكية إلى الحسابات الجارية والودائع مدى اعتماد مصرف الرشيد على ودائع المتعاملين في ممارسة العمل المصرفي وهو أمر طبيعي في أعمال المصارف عامة وتعتبر النسبة مقبولة بحدود ١٢% وعند دراستنا لهذه الفترة نجد إن هذه النسبة قد تراوحت بين ٠.٨٠% في عام ١٩٩٦ و ١.٠٧٣ في عام ٢٠٠٠ أي إن هذه النسبة منخفضة وهذا يعني إن المصرف يعتمد على الودائع بشكل أكبر في توظيف تلك الأموال القروض والاستثمارات أما بالنسبة لرأس المال الحر إلى القروض والاستثمارات نرى إن تلك النسبة كانت متقاربة خلال مدة البحث حيث تراوحت بين ١.٠٨% في عام ١٩٩٦ و ١.٢٧ في عام ٢٠٠٠ وهذا يعطي مؤشر على إن مصرف الرشيد ذو كفاءة في عمله حيث يستطيع أن يقابل رأس المال لكافة مخاطر القروض والاستثمارات .

### ثالثاً - مؤشرات نسبة النشاط :

حيث نلاحظ من الجدول (٢) إن نسبة القروض والاستثمارات إلى حقوق الملكية والحسابات الجارية التي تعبر على مدى قدرة المصرف في توظيف موارده في القروض والاستثمارات حيث نجد إن هذه النسبة قد تراوحت بين ٦٩.١٨% في عام ١٩٩٦ ووصلت في عام ١٩٩٧ إلى ٨٦.١٦% ثم عادت إلى الانخفاض في عام ٢٠٠٠ حيث وصلت إلى ٧٨.١١% ويعود سبب انخفاضها هذا في الجدول (٢) إلى ارتفاع رصيد الحسابات الجارية والودائع إضافة إلى ارتفاع رصيد حقوق الملكية عكس ما حصل في عام ١٩٩٧ الذي انخفض فيه رصيد الحسابات الجارية والودائع وانخفاض حقوق الملكية في حين نلاحظ من الجدول (٣) إن نسبة القروض والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات قد بلغت في عام ١٩٩٦ إلى ٦٣.٣٥% ثم ارتفعت في عام ١٩٩٧ إلى ٨٠.٧٣% ثم عادت إلى الانخفاض إلى ٧٦.٠٢% في عام ٢٠٠٠ وهذا يعود إلى زيادة حجم الموجودات بمقدار أكبر من زيادة القروض والاستثمارات ومما يؤكد ذلك إن نسبة التغيير السنوي للقروض كانت منخفضة في عام ١٩٩٨ وقد زادت في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٥.٣% وكذلك نسبة التغيير السنوي للاستثمارات قد زادت في عام ٢٠٠٠ بشكل موجب إلى ٢٨٢.٣٨% وكذلك التغيير السنوي الموجب للموجودات قد وصلت في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧٦.٩٠% .

الجدول (٢) يوضح نسب النشاط وملائمة رأس المال لمصرف الرشيد للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٠ المبالغ بملايين الدينار

السنة	الاثتمان النقدي (١)	استثمارات (٢)	حقوق الملكية + رأس المال احتياطي (٣)	حسابات جارية وودائع (٤)	موجودات ثابتة (٥)	رأس المال الحر (٦)	نسبة النشاط النشاط	نسبة ملائمة رأس المال ٤/٣	نسبة ملائمة رأس المال الحر ٢+١
١٩٩٦	٢٦٦٢٠	٩٢٣٥٨	١٣٧٧	١٧١٩٨٦	٨٥	١٢٩٢	%٦٩.١٨	%٠.٨٠	%١.٠٨
١٩٩٧	٦٢٨٠٥	١٤٢١٠٦	١٦٨٠	٢٣٦١٤٩	٥١	١٦٢٩	%٨٦.١٦	%٠.٧١	%٠.٧٩
١٩٩٨	٤٦٣٩٧	٢٢٥٢٠١	١٩٩٧	٣٤٥٤٢١	١٢٠	٢٤٧٢	%٧٨.١٨	%٠.٧٥	%٠.٩١
١٩٩٩	٦٤٨٧٥	٢٤٥٢٠٣	٢٥٩٢	٤٣١٥٥٤	٢١٥	٢٣٧٧	%٧١.٠٤٢	%٠.٦٠	%٠.٧٦
٢٠٠٠	١٣٤٥١٩	٢٦٠٨٣٣	٥٣٧٤	٥٠٠٧٨٨	٣٣٧	٥٠٢٧	%٧٨.١١	%١.٠٧٣	%١.٢٧

الجدول (٣): يوضح حركة القروض والاستثمارات وعلاقتها بالموجودات لمصرف الرشيد للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٠ المبالغ بملايين الدينار

السنة	قروض (١)	الاستثمارات (٢)	موجودات (٣)	نسبة ٢+١ ٣	نسبة التغير السنوي للقروض	نسبة التغير السنوي للاستثمارات	نسبة التغير السنوي للموجودات
١٩٩٦	٢٦٦٢٠	٩٢٣٥٨	١٨٧٨١٤	%٦٣.٣٥	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
١٩٩٧	٦٢٨٠٥	١٤٢١٠٦	٢٥٣٨٢٢	%٨٠.٧٣	%٢٣٥.٩٣	%١٣٥.١٤	%١٣٥.١٤
١٩٩٨	٤٦٣٩٧	٢٢٥٢٠١	٣٧٠١٠٧	%٧٣.٣٨	%١٧٤.٢٩	%٢٤٣.٨٣	%١٩٧.٠٧
١٩٩٩	٦٤٨٧٥	٢٤٥٢٠٢	٤٤٣٨١٥	%٦٩.٨٦	%٢٤٣.٧٠	%٢٦٥.٤٩	%٢٣٦.٣٢
٢٠٠٠	١٣٤٥١٩	٢٦٠٨٣٣	٥٢٠٠١٦	%٧٦.٠٢	%٥٠٥.٣٣	%٢٨٢.٣٨	%٢٧٦.٩٠

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مصرف الرشيد والميزانية العمومية ١٩٩٦-٢٠٠٠

#### رابعاً - مؤشرات نسب الربحية وتتضمن :

$$أ- \quad = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الموجودات}} \times 100$$

من خلال الجدول (٤) نلاحظ إن إرباح المصرف عن طريق الربط بين مصافي الربح المتحقق من عمليات المصرف إلى إجمالي الموجودات كانت متذبذبة حيث تراوحت بين ٠.٤٥% في عام ١٩٩٧ و ١.٨٩% في عام ٢٠٠٠ وهذا يعود إلى الإرباح العالية التي حققها المصرف في عام ٢٠٠٠ حيث وصلت تلك الأرباح إلى (٩٨٤٦) مليون دينار عراقي مقارنةً بعام ١٩٩٧ حيث بلغت أدنى مستوى لها وهو (١٢١٣) مليون دينار عراقي .

$$ب- = \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{الموجودات}} \times 100$$

حيث كانت هذه النسب مرتفعة ووصلت في عام ٢٠٠٠ إلى ٥.٢٠% وان سبب ارتفاع مجمل الربح إلى إجمالي الموجودات مقارنةً بصافي الربح إلى الموجودات هو ارتفاع المصاريف العامة التي يتحملها المصرف جراء الودائع المصرفية وسبب التضخم التي يمر بها المصرف أسوةً ببقية القطاعات الاقتصادية خلال فترة الحصار .

$$ج- = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

حيث تراوحت هذه النسبة بين ٧٢.٢٠% في عام ١٩٩٧ و ٢٣٠.١٠% في عام ١٩٩٩ بسبب زيادة أرباح المصرف مقارنةً بانخفاض حقوق الملكية لنفس العام في حين نجد إن التغير السنوي لحقوق الملكية قد وصل في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٩٠.٢٦% بحيث اثر على نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية لعام ٢٠٠٠ حيث انخفض إلى ١٨٣.٢١% مقارنةً بعام ١٩٩٩ حيث ارتفعت النسبة إلى ٢٣٠.١٠% .

جدول (٤)

## المبحث الثالث

### الاستنتاجات والتوصيات

#### أولاً- الاستنتاجات :

- ١- انحسار النشاط الحقيقي لمصرف الرشيد في قبول الودائع ومنح الائتمان والقيام ببيع وشراء الاسهم والسندات الملكية أي اقتصر فعاليات المصرف على النشاط المصرفي المحلي مما ساهم في تقليص ارباح المصرف .
- ٢- استطاع المصرف ان يحتاط لملائة رأس المال لمواجهة المخاطر المتوقعة عن عمليات القروض والاستثمارات وذلك لتنامي راس ماله واحتياطاته قياسا الى نشاطاته بالاقرض والاستثمار من جانب وكذلك قياسا الى الودائع التي حصل عليها من جانب اخر .
- ٣- ضعف النشاط الأقرضي بالمصرف ويعزى ذلك الى أسباب عديدة قسم منها تخص الظروف العام والاخر يتعلق بالمصرف نفسه ومنها الظروف التضخمية وحالة الحصار الجائر وتدني حدود السقوف الاقراضية الحالية بسبب التزام ادارة المصرف بالتوجيهات المركزية التي يقرها البنك المركزي لمواجهة الحد من حجم الكتلة النقدية .
- ٤- انخفاض صافي الربح إلى إجمالي الموجودات خلال مدة البحث بسبب تناقص عائد التوظيف موارد المصرف بفعل استخدام المزيد منها في قروض واستثمارات واطئة الدخل وارتفاع مجموع المصاريف العامة التي يتحملها مصرف الرشيد كمصاريف إدارية ومصاريف العمليات المصرفية.
- ٥- ان مكونات محفظة الاستثمارات الخاصة بالمصرف هي من قبيل الاستثمارات واطئة الدخل اضافة الى ميلها للتركيز في أنواع محدودة بعد تجميد الاستثمارات المصرفية في الخارج .
- ٦- تناقص ملحوظ في معدلات الربحية خلال مدة البحث رغم جهود ادارة المصرف الرامية الى توظيف مواردها في قروض واستثمارات تحقق من خلالها عوائد مالية مجزية .

#### ثانياً - التوصيات

- ١- إتاحة الفرصة أمام مصرف الرشيد للتعامل مع القطاعات المستفيدة بما في ذلك القطاع الخاص لتوسيع تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بمنهجية مصرفية وسياقات عمل تجارية تأخذ بنظر الاعتبار الكلف الحقيقية للأموال المقرضة .
- ٢- ضرورة تنشيط المصرف لفعالياته الاقراضية وذلك بزيادة حدود سقوف الاقراض لتواكب الظروف القائمة وامكانية المصرف بتقديم الدعم والتمويل اللازم للصناعات الصغيرة والقطاعات الانتاجية وذلك لكي يحقق المصرف هدفين في آن واحد الاول هدف تمويي يدعم تلك المشاريع والثاني تحقيق عوائد مجزية من خلال نشاطه الاقراضي .
- ٣- اعادة النظر في اسلوب ومراحل تنفيذ معاملات الزبائن ومراجعتهم وتقليص الروتين الى المستوى الضروري اللازم لانجاز المعاملات والتأكيد على حسن معاملة الزبائن من حيث سهولة مراجعة الزبون للمصرف وسرعة ودقة انجاز المعاملة .
- ٤- التوسع في منح الائتمان الاستهلاكي للزبائن وذلك عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية قصيرة او متوسطة الاجل لهم لشراء بضائع استهلاكية ضرورية كان يمنح قروضا تساعدهم في شراء سيارة او أثاث ويسدد بإقساط

معينة وعلى فترة معينة بدلا من رهن العقار الذي يعتمده المصرف حاليا عند إعطائه سلفا خاصة بمبلغ (٤٠٠٠٠٠٠) الف دينار لان القرض الذي يعطيه المصرف يوثق بالموجود نفسه والذي يكون عادة عليه لدى شركة التأمين الوطنية خلال فترة القرض اضافة الى ان مبلغ القرض عادة يكون اقل من كلفة الموجود وبذلك تقل المخاطرة وان هذه العملية تشكل استثمار للمصرف ووسيلة من وسائل تشجيع ونشر الوعي المصرفي .

٥- السماح لمصرف الرشيد بانشاء صناديق الاستثمار وادارة محافظ الاوراق المالية مما يساعد على تنشيط وجذب المدخرات وتجميع المخاطر وتخفيضها .

## المصادر

- ١- مجلة الرشيد المصرفي ، عدد ٣ ، سنة ثانية ، ٢٠٠١ .
- ٢- مجلة الرشيد المصرفي ، عدد ١ ، سنة اولى ، ٢٠٠٠ .
- ٣- هندي ، منير صالح ، ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ .
- ٤- الشيخلي ، فالح كريم ، "اساليب وادوات التحليل المالي للبيانات المالية الخاصة بالمصارف" ، نشرة الرشيد المصرفية ، عددان أول وثاني ، السنة الثانية ، ١٩٩٠ .
- ٥- الشماع ، خليل محمد ، وخالد محمد امين ، التحليل المالي للمصارف ، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٩٠ .
- ٦- حنفي ، عبد الغفار ، عبد السلام ابو قحف ، "تنظيم ادارة البنوك : السياسات المصرفية" ، المكتب العربي الحديث ، ١٩٨٨ .
- 7- Reed , Edwardw , and W. and Gill Edwardk , the Commercial Banking prentice – HaLLInc , 4<sup>th</sup> .ed , 1989 . U.S.A .
- ٨- العريضي ، عدنان ، الوسيط في ادارة المصارف ، ط١ ، بيروت مطبعة المركز الثقافي ، ١٩٨٨ .
- 9- Garcia , F . L . How to analyze a bank statement 6<sup>th</sup> . Bank study series . Boston : Banker publishing company , 1980 .
- ١٠- التقارير السنوية والميزانية العمومية لمصرف الرشيد ١٩٩٦-٢٠٠٠ .

\* راس المال الحر حقوق المالكين مطروحا منه الموجودات الثابتة